جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٧٠)

تبسيط النظرية العامة
للمحاسبة القومية واستخداماتها

دكتور/ حسين شرف عامر

٥ ابريل سنة ١٩٦٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

يمكن تعريف المحاسبة القومية بأنها وسيلة لقياس نتائج النشاط الاقتصادى وعرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط فى مجموعة وفى كل من القطاعات التى يتكون منها ، بكيفية تسمح باستخدام تلك المعلومات أساسا للتحليل واتخاذ القرارات الاقتصادية .

وتتكون النظرية العامة للمحاسبة القومية من مجموعة المفاهيم المحددة والمبادئ العلمية المتعلقة بدراسة الصفقات والمعاملات التى تتم بين الوحدات الاقتصادية دراسة منهجية ترمى الى تحليل الصفقات وتتبع آثارها على القطاعات المختلفة وتبويبها فى مجموعات متجانسة ثم تلخيص نتائجها وعرض تلك النتائج وتفسيرها .

ولكى نتبين طبيعة المحاسبة القومية كمقياس لنتائج النشاط الاقتصادى يتعين دراسة تطور المحاسبة كوسيلة لقياس النتائج وتصوير المراكز المالية في المراحل المتعددة للتبادل التجارى والتطور الاقتصادى ، والتعرف على الاساليب المحاسبيه فى كل منها Accounting Techniques

فمن الناحية التاريخية نشأت المحاسبة كأداة لتحديد العلاقة المالية بين شخصين يعهد أحدهما الى الآخر بالمحافظة على بعض ما يملك من مال أو متاع فكانت الوسيلة التى تتبعها المحاسبة لهذا الغرض هى مجرد تسجيل البيانات المتعلقة بهذه المعاملات بطريقة تكفل التحقق من صحتها بواسطة شخص ثالث مستقل عن الطرفين Independent Auditor فكانت الخدمة التى تؤديها المحاسبة فى هذه الحالة هى اظهار مقدار ما يدين به الشخص الآخر مقيسا بوحدات نقدية أحيانا وبوحدات عينية أحيانا أخرى ، واظهار كيفية تصرفه فى تلك الوحدات ، وذلك بطريقة منتظمة وفى مواعيد دورية متفق عليها . ومن ثم عرف هذا النوع من المحاسبة باصطلاح

" Charge and Discharge Accounting "

وفى المرحلة التالية دعت ظروف التبادل التجارى الى قيام معاملات اقتصادية بين الافراد ، فكان على كل فرد أن يحتفظ بسجلات حسابية Accounting Records تبين ما يدين به للغير ومايدين به الغير له ، ومقدار ما اقترضه ومقدار ما اقرضه ، كما كان من الضرورى أن يتخذ كل فرد وسيلة يقيس بها نتائج أعماله ويحدد مقدار ما حققه من ربح أو تحمله من خسارة فى فترة زمنية معينة لذلك وضع Luca Paciolo سنة ١٤٩٢ هيكلا محاسبيا بسيطا لهذا الغرض بناه على فكرة القيد الثنائى Double Entry كان من أهم مميزاته ايجاد وسيلة للتوازن والضبط الذاتى Self-balancing and Checking

تكفل اظهار ماقد يحدث من الاخطاء بطريقة آلية .

وعند قيام الثورة الصناعية اتجه اهتمام رجال الاعمال الى الاستفادة من الاختراعات الهندسية فتكونت الشركات المساهمة ودعت الحاجة الى ايجاد مقياس دقيق لتحديد الارباح الناتجه عن أعمال تلك الشركات وأظهار كيفية التصرف فيها ٠

كما دعت حاجة الادارة Management الى ايجاد وسيلة لتصوير نتائج نشاط كل قسم من الاقسام الصناعية والتجارية التى تتكون منها كل من هذه الشركات ولذلك تطورت مبادىء اعداد القوائم المالية Financial Statements والتقارير المحاسبية Accounting Reports ووسائل عرضها وتحليليها وتفسير نتائجها ٠

وبتقدم الاساليب الفنية للانتاج الصناعى Technology اشتدت المنافسة بين هذه الشركات على توزيع منتجاتها ، وتحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح الصافية ، لذلك اتجه الاهتمام الى دراسة تكاليف الانتاج فى كل مرحلة من مراحله ، ومن ثم وضعت مبادىء محاسبة التكاليف الفعلية Historical Cost Accounting وهى تهدف الى تحديد تكلفة عناصر الانتاج وربطها على وحدات المنتجات والخدمات فى كل مرحلة من مراحل الانتاج ٠

ولكى يمكن رفع مستوى الكفاية فى استخدام عناصر الانتاج ، اتجه الاهتمام الى وضع مقاييس نمطية Standards لتكلفة كل منها ، على اساس دراسات علمية واحصائية دقيقة ، بحيث يمكن اتخاذ هذه المقاييس اساسا للرقابة على التكاليف الفعلية ودراسة ماقد يحدث بينهما من انحرافات ثم تحليل تلك الانحرافات Variances الى اسبابها والعمل على تفادى تكرارها ٠

وفى هذه المرحلة نفسها استخدمت الميزانيات التقديرية Budgets كوسيلة للتخطيط والرقابة Budgetary Planning and Control وذلك بدراسة الخطط البديلة Alternatives للانتاج والتسويق والتمويل خلال فترة زمنية مقبلة ، والمفاضلة بينها ، ومن ثم يمكن وضع مجموعة من الميزانيات التقديرية لتحديد هذه البرامج ، وتقدير عناصر الايرادات والنفقات المترتبة عليها خلال فترة الميزانية Budget Period ثم الرقابة على تنفيذ هذه البرامج ودراسة الفروق بين التقديرات الموضوعة والنتائج الفعلية ، وتحليل هذه الفروق الى اسبابها ٠

وفى سنة ١٩٣٠ حل الكساد الكبير — The Great Depression . وكان أثره بارزا فى أوروبا وأمريكا حيث زادت البطالة وقلت الارباح وانخفضت دخول الافراد ودعت الحاجة الى قياس الدخل القومى فى فترات دورية منتظمة حتى يمكن معرفة التغيرات التى تطرأ على الاقتصاد القومى كوحدة واحدة وعلى القطاعات التى يتولد فيها وتتبع أسباب تلك التغيرات . ومن المعلوم أن الاقراض الائتمانى كان احدى الوسائل التى اتبعتها تلك الدول للتغلب على الكساد وانعاش الحياة الاقتصادية ولكن المشكلة كانت فى تحديد كمية الائتمان وتحديد الاتجاهات التى ينبغى أن يوجه اليها . وهنا ظهرت الحاجة ماسة الى قياس الارباح التى تحققها المشروعات التجارية وقياس مدخرات الافراد ومقادير الأموال المعدة للاستثمار ومعرفة قيمة المخزون السلعى فى كل فترة مالية والحصول على معلومات دقيقة عن احتياجات المشروعات التجارية من المعدات الانتاجية كما دعت الحاجة الى قياس موارد الحكومة وانفاقها الى غير ذلك من المعلومات اللازمة لرسم السياسات الائتمانية والاقتصادية ومن ثم بدأ الاهتمام يتجه الى تصميم نظام كامل للحسابات القومية يبرز العلاقات بين مجموعات الوحدات الاقتصادية التى تعقد هذه الصفقات ثم يربط تلك المجموعات فى اطار واحد يبين نتائج النشاط الاقتصادى للمجتمع .

وفى السنين الاخيرة اتجه اهتمام كثير من الدول الى العناية بالحسابات القومية فأصبحت مادة تدرس فى الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة فى دراسات التنمية الاقتصادية كما أخذت الهيئات الحكومية تعدها بطريقة دورية منتظمة وتقوم هيئة الامم المتحدة حاليا بنشر كتاب سنوى عن احصائيات الحسابات القومية .

"United Nations: Year book of National Accounts Statistics."

وقد صدر الكتاب السنوى الاول مشتملا على الحسابات الخاصة بسبعين دولة سنة ١٩٥٧ . وفى السنة التالية بلغ عدد الحسابات المنشورة ٧٨ بالاضافة الى تقديرات اجمالية للدخل القومى فى خمسة دول أخرى .

ومن هذا نرى أن المحاسبة كانت دائما وسيلة لقياس النتائج وتصوير المراكز المالية وكلما جدت ظروف اقتصادية يستلزم الحصول على مقاييس لنتائج جديدة أو تصوير للمراكز المالية بشكل أكثر فائدة فى التحليل واتخاذ القرارات الاقتصادية كلما كان من الممكن تعديل الوسائل الفنية . Accounting Techniques.

التى تتبعها المحاسبة بحيث تتجاوب مع تلك الظروف وتحقق الاغراض المطلوبة منها .

الصفقات والمعاملات الاقتصادية :

تهتم المحاسبة التجارية بقياس نتائج العمليات التي يقوم بها المشروع التجاري ولكي تحقق هذا الغرض توجه اهتمامها الى دراسة الصفقات Transactions التي يعقدها المشروع مع غيره من المشروعات والمعاملات التي تتم بينه وبين الافراد الآخرين والخطوة الاولى في هذا السبيل هو جمع المعلومات المتعلقة بهذه الصفقات ثم تسجيلها وتبويبها في مجموعات متجانسة تعرف من مشاهداتنا اليومية أنها تشمل عمليات البيع والشراء ، الاقراض والاقتراض ، الايجار والاستثمار ، ومؤداها انتقال قيم اقتصادية ومالية من فرد الى آخر ومن مشروع إلى آخر . وتلي هذه الخطوة مرحلة أخرى هي تلخيص نتائج تلك العمليات وعرضها في جداول تشبه الجداول الاحصائية المعروفة .

فمن حيث المادة Subject-matter تهتم المحاسبة بدراسة تحركات القيم من وحدة الى أخرى ومن حيث الوسيلة أو الطريقة Method تعتمد المحاسبة على الاسلوب الاحصائي الى حد كبير .

وكما ذكرنا من قبل ، تركز المحاسبة القومية اهتمامها في قياس نتائج النشاط الاقتصادي ـ ولهذا الغرض تعمد الى تقسيم الوحدات الاقتصادية التي يتكون منها المجتمع الى مجموعات متجانسة وتتخذ طبيعة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها كل من هذه المجموعات أساسا لتحديد ذلك التجانس والتقسيم المتبع لهذا الغرض هو التقسيم الوظيفي Functional Classification وفيه تقسم الوحدات الاقتصادية للمجتمع الى ثلاث مجموعات أو قطاعات Sectors وهي :

١ ـ قطاع الانتاج أو قطاع المشروعات Business or production Sectors

٢ ـ القطاع العائلي House hold Sector.

٣ ـ قطاع الادارة الحكومية Government Sector.

وتسجل النتائج الاجمالية Aggregates. للمعاملات أو الصفقات التي تتم بين هذه القطاعات في حساب (أو حسابات) خاصة تبين موارد كل من هذه القطاعات واستخداماتها تلك الموارد . وبمعنى آخر يصور حساب كل قطاع اجمالي ما حصل عليه ذلك القطاع من ايرادات مبوبة حسب مصادرها ـ وكيفية التصرف في تلك الايرادات ، أو الموارد .

٤ ـ حساب العالم الخارجي Rest of the World Account . وهو يظهر نتائج المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي .

٥ ـ حساب الادخار والاستثمار . Saving and Investment AK. وهو يبين استخدام مدخرات المجتمع فى الاستثمار وتكوين رأس المال .

ويراعى فى تبويب وتسمية العناصر التى تتكون منها هذه الحسابات الخمسة العمل على ابراز العلاقات بين هذه الحسابات ، اذ أن لكل صفقة Transaction طرفين أحدهما مدين والآخر دائن بمعنى أن كل قيمة اقتصادية تظهر فى جانب الموارد لاحد هذه القطاعات أو الحسابات لا بد أن تظهر فى جانب الاستخدامات فى حساب قطاع آخر بنفس المقدار . وبذلك تتحقق خاصية الترابط التى تجمع هذه الحسابات الخمسة فى اطار واحد معبر عن نتائج النشاط الاقتصادى للمجتمع كله كوحدة واحدة . وفى نفس الوقت تتحقق خاصية التوازن والضبط الذاتى التى سبق أن أشرنا اليها .

ولتوضيح ذلك نستعرض عناصر الحسابات التى تعد لكل من هذه القطاعات بشكل عام مبسط على أن نعود الى تفصيل شرحها فيما بعد .

فبالنسبة لقطاع الاعمال نصور حساب المشروعات ونقسمة الى جانبين : أحدهما يبين موارد القطاع أو الايرادات التى تحصل عليها المشروعات من بيع ما تنتجه من السلع الاستهلاكية للقطاع العائلى وقطاع الحكومة وما ينتجه من السلع الرأسمالية التى تقتنى بقصد الاستثمار وقيمة المخزون السلعى المتبقى فى آخر العام وصافى معاملات القطاع مع العالم الخارجى (صافى الواردات والصادرات) أما الجانب الاخر فيبين الاستخدامات أو كيفية تصرف المشروعات فيما تجمع لديها من الايرادات اذ أن هذه المشروعات تقوم بدفع أجور للافراد (للقطاع العائلى) وضرائب (للقطاع الحكومى) وتوزع جزءا من أرباحها على المساهمين وتحتجز الجزء الآخر لاعادة الاستثمار فى تنمية المشروعات وزيادة مقدرتها الانتاجية .

وبذلك يبدو حساب قطاع الاعمال فى أبسط صورة بالشكل الاتـــــى :ـ

الاستخدامـــــات (أو كيفية توزيع الايرادات والتصرف فيها)	المـــــوارد (أو الايرادات التى يحصل عليهـا القطـــاع)
(أ) مدفوعات قطاع المشروعات للقطاع العائلى نظير الخدمات الانتاجية التى قدمها الافراد .	(د) انفاق القطاع العائلى على سلـــع الاستهلاك (قيمة السلع الاستهلاكيـة المباعة للقطاع العائلى .
(ب) ضرائب مدفوعة الى قطـــاع الحكومـــة .	(هـ) انفاق القطاع الحكومى على سلـــع الاستهلاك (قيمة السلع الاستهلاكيـة المباعة للقطاع الحكومـــى) .
(جـ) أرباح محجوزة لاعادة الاستثمـار (يمثل ادخار المشروعات)	(و) الانفاق الاجمالى على سلع الاستثمـار (قيمة السلع الرأسمالية المباعة) .
	(ز) التغير فى المخزون السلعى (قيمـة المنتجات الباقية بدون بيع آخر العام)
	(س ص) س : الصادرات
	ص : الواردات

ويتكون قطاع المشروعات من مجموعة الوحدات الانتاجية التى تصدر فيها قرارات تتعلـق بالنشاط الانتاجى . وسيأتى تفصيل ذلك بعد قليـــل .

وبالنسبة للقطاع العائلى تصور حسابا يبين أحد جانبيه مقدار الدخول التى حصـــل عليها الافراد ويبين الجانب الاخر كيفية التصرف ـ ويمثل الفرق بين الجانبين مقدار ادخارات الافراد ويبدو هذا الحساب فى أبسط صورة بالشكل الآتـــــى :ـ

الاستخدامات (كيفية التصرف فى الدخول)	الموارد (ايرادات الافراد)
(د) انفاق القطاع العائلى على سلع الاستهلاك (قيمة السلع الاستهلاكية المشتراه من قطاع الاعمال) .	(أ) مدفوعات قطاع المشروعات للقطاع العائلى نظير الخدمات الانتاجية التى قدمها الافراد (ايراد الافراد من قطاع المشروعات) .
(ح) ضرائب مدفوعة للقطاع الحكومى	(ك) مدفوعات القطاع الحكومى للقطاع العائلى (أجور ، مهايا ، معاشات)
(ط) تحويلات الافراد للعالم الخارجى .	(ل) تحويلات للافراد من العالم الخارجى .
(ى) ادخارات الافراد .	

ويتكون القطاع العائلى من مجموعة الوحدات الاستهلاكية Consumption Units . وتعرف الوحدة الاستهلاكية بأنها وحدة اقتصادية تتخذ قرارات تتعلق بنوعين من التصرفات .

الاول : ينصب على النشاط الاستهلاكى .

الثانى : على تأجير ما تملكه من عوامل الانتاج (الارض ، العمل ، رأس المال التنظيم) الى قطاع الانتاج ويعرف الاستهلاك Consumption بأنه استخدام ثمار الانتاج من سلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية فى اشباع حاجات الافراد .

وبالنسبة لقطاع الادارة الحكومية نصور حسابا يبين أحد جانبيه موارد الحكومة أو ايراداتها ويبين الجانب الاخر تفاصيل الانفاق الحكومى والفرق بين الجانبين يمثل الفائض أو الادخار الحكومى ويبدو هذا الحساب فى الشكل المبسط الاتى :-

الاستخدامات (أو كيفية التصرف فى الايرادات)	الموارد أو الايرادات
(هـ) انفاق القطاع الحكومى على سلع الاستهلاك (قيمة السلع الاستهلاكية المشتراه من قطاع الاعمال .	(ب) ضرائب محصلة من قطاع الاعمال .

(ك) مدفوعات القطاع الحكومى للقطاع العائلى ٠ (ح) رائب محصلة من القطاع العائلى ٠
العائلى (أجور ، مهايا ، معاشات)

(م) الفائض (يمثل الادخار الحكومى)

ويتكون القطاع الحكومى من مجموعة الوحدات الادارية التى ينصب نشاطها على تقديم الخدمات التى لاتكون محل تبادل أو معاملات سوقية ويتميز النشاط الاقتصادى لهذه الوحدات بأنه لا يرمى الى تحقيق الربح ٠ ولذلك يكون من الادق أن يطلق عليه اسم " قطاع الادارة الحكومية " أو " قطاع الادارة العامة " حتى يستبعد منه الوحدات الانتاجية التى تقوم بنشاط انتاجى يراعى فى تقديمه وبيعه تغطية تكاليف الانتاج (كخدمات السكك الحديدية مثلا) دون أن تهدف الى تحقيق الربح ٠

وبالنسبة للعالم الخارجى نصور حسابا ـ يبين أحد جانبيه مقدار ما حصل عليه المجتمع من العالم الخارجى مقابل صادراته المنظورة وغير المنظورة والتحويلات من الخارج ويبين الجانب الاخر ما حصل عليه العلم الخارجى من المجتمع مقابل وارداته المنظورة وغير المنظورة والتحويلات الى الخارج ٠ ويبدو هذا الحساب فى أبسط أشكاله كالآتى :ـ

ما حصل عليه المجتمع من العالم الخارجى	ما حصل عليه العالم الخرجى
(س) الصادرات	(ص) الواردات.
(ل) تحويلات للافراد من الخارج ٠	(ط) تحويلات الافراد الى العالم الخارجى ٠
	(ع) زيادة موارد المجتمع من الخارج عن انفاقه فى الخارج ٠

وبالنسبة للادخار والاستثمار نصور حسابا يبين أحد جانبيه تفاصيل المدخرات التى ـ حققها المجتمع بقطاعاته المختلفة ومقدار الاستثمارات التى استخدم فيها تلك المدخرات ويبدو هذا الحساب بالشكل الآتى :ـ

الاستخدامات	الموارد
(أوجه الاستثمار)	حساب اجمالى الادخار والاستثمار (مدخرات المجتمع)

(و) الانفاق الاجمالى على سلع الاستثمار (قيمة الانفاق على تكوين رأس المال الثابت)	(ج) ارباح محجوزة فى قطاع الاعمال لاعادة الاستثمار (يمثل ادخار المشروعات .
(ز) التغير فى المخزون السلعى .	(ى) ادخارات الافراد .
(ع) الاستثمارات القومية فى الخراج .	(م) فائق القطاع الحكومى (يمثل الادخار الحكومى .

ويعرف الاستثمار بأنه اضافة الى الموارد الانتاجية الموجودة حاليا بقصد استخدامها فى عمليات مقبلة ويؤدى الاستثمار الى الاضافة الى ثروة المجتمع بتكوين رأس المال Capital Formation . أما على هيئة أصول ثابتة Fixed Assets. أو زيادة المخزون السلعى Inventories.

ويمكن الآن أن نربط هذه الحسابات الخمسة فى اطار واحد يبين العلاقات التبادلية بين عناصر هذه الحسابات . فكل قيمة تظهر مدينة فى حساب ما تظهر دائنة فى حساب آخر ويعبر عن ذلك بتدفقات القيم أو انسيابها Flows. من قطاع الى آخر .

جـــدول موحد يبين العلاقات التبادلية بين عناصر حسابات الدخل القومى (بأرقام فرضية)

	قطاع المشروعات		القطاع العائلى		قطاع الحكومة		حساب العالم الخارجى		حساب الادخار والاستثمار	
	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن	مديـن	دائـن
أجور ومكافآت انتاج	١٩٠			٢٦٤	٧٠		٤			
فوائـــد	٢٠		٢	١٧				٥		
أرباح موزعـــة	٣٠			٣١			١			
ضرائب مباشرة على أرباح المشروعات	٤٥					٤٥				
ضرائب غير مباشـرة	١٩					١٩				
ضرائب على أيرادات الافـراد			٣٨			٣٨				
مبيعات قطاع المشروعات للافراد		٢٥٢	٢٥٢							
مبيعات قطاع المشروعات للحكومة		٢٤			٢٤					
مبيعات سلع رأسماليـة	٢٩								٢٩	
مبيعات قطاع المشروعات للعالم الخارجـــى	٦						٦			
أربـــاح محجـــوزة	١١									١١
مخصصات استهلاك الاصول الانتاجية	٨									٨
التغير فى المخزون السلعى		١٢							١٢	
	٣٢٣	٣٢٣	٢٩٢	٣١٢	٩٤	١٠٢	١١	٥	٤١	١٩
ادخارات الافـــراد			٢٠							٢٠
			٣١٢	٣١٢						
فائـــض الحكومـــة					٨					٨
					١٠٢	١٠٢				
الاستثمار فى الخـارج								٦	٦	
							١١	١١	٤٧	٤٧

الانتاج ، الوحدات المنتجة ، القيمة المضافة :

ذكرنا أن النشاط الاقتصادى يقسم الى ثلاث أنواع من الصفقات أو المعاملات وهى ، الانتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار .

ويعرف الانتاج (Production) بأنه كل عملية ترمى الى خلق القيمة Creation of Value . عن طريق زيادة المتاح من السلع والخدمات ذات المنفعة الاقتصادية أو اضافة قيمة Adding Value الى السلع الموجودة فعلا بحيث تزيد مقدرتها على اشباع الحاجات الاقتصادية للافراد .

ومن هذا التعريف التى تقوم بها الوحدات الانتاجية فى المجتمع أمكن أن نعرف يمكن أن نستنتج تعريفا آخر : فاذا علمنا أن الانتاج الكلى يتكون من مجموع العمليات الوحدة الانتاجية Productive Unit بأنها كل وحدة اقتصادية (سواء كانت فردا أو شركة أو هيئة .... الخ) تقوم بشراء خدمات عوامل الانتاج والجمع بينها بقصد خلق القيمة أو زيادتها . وينبغى أن نلاحظ أن مفهوم " الانتاج " بهذا المعنى لا يقتصر على العمليات الزراعية أو الصناعية وحدها وانما يشمل أيضا نشاط التاجر فى نقل السلع من مكان انتاجها الى مكان استهلاكها والقيام بتوزيعها على المستهلكين - فهو بذلك ينتج خدمات تؤدى الى زيادة قيمة السلع المنتجة ، وكذلك الحال بالنسبة للطبيب ، عندما تنصب قرارات على عملية الانتاج فتطبيقا لهذا المفهوم يعتبر الطبيب وحدة انتاجية تنتج الخدمات الصحية التى تشبع حاجات الافراد .

ومن هذا نتطرق الى مفهوم آخر وهو " القيمة المضافة " Value Added .

وقد اصطلح الكتاب على أن القيمة المضافة التى يخلقها نشاط وحدة انتاجية معينة يمكن أن يقاس بمقدار الفرق بين القيمة السوقية للسلع التى تنتجها تلك الوحدة وبين تكلفة السلع والخدمات التى اشترتها من الوحدات الانتاجية الاخرى .

وباستخدام هذا المقياس يمكن استبعاد كل ما ساهمت به الوحدات الانتاجية السابقة لهذه الوحدة فى عمليات الانتاج وبذلك تظهر القيمة المضافة الصافية للوحدة الانتاجية الاخيرة على حدة .

فاذا جمعنا القيم الصافية Net value Added التى أضافتها كافة الوحدات المنتجة الى بعضها البعض أمكن ايجاد مجموع القيمة المضافة للاقتصاد القومى بأجمعه .

ولشرح هذه الفكرة نأخذ المثال الآتـــــــــى :ـ

نفرض أن هناك شركتين ، الشركة الاولى تقوم باستخراج خام الحديد وتتكلف فى سبيل ذلك دفع أجور للعمال وايجارات ، فوائد على رأس المال المقترض وأرباح للمنظم الذى يقوم بجمع عوامل الانتاج وادارة شئون الشركة . وان الشركة الثانية " ب" تشترى الخام الذى تستخرجه الشركة الاولى وتصنع منه قضبانا تبيعها للسكك الحديدية وتستأجر فى سبيل ذلك عوامل انتاج مماثلة للعوامل المذكورة بالنسبة للشركة الاولـــى .

ولنفرض أن البيانات المتعلقة بالشركة الاولى كانت كالآتـــــى :ـ

١ ـ القيمة السوقية لخامات الحديد المستخرجة = ٥١٠ جنيـــــه

٢ ـ تكاليف استخراج الجديد الخام =

أجور ٣٥٠ جنيـــــه
ايجارات ٥٠ جنيـــــه
فوائـــد ٣٠ جنيـــــه
أربـــاح ٨٠ جنيـــــه

٥١٠ جنيـــــه

ولنفرض أن البيانات المتعلقة بالشركة الثانية كانت كالآتـــــى :ـ

١ ـ القيمة السوقية للقضبان الحديدية = ١٠٠٠ جنيـــــه

٢ ـ تكاليف صناعة القضبان الحديدية =

حديد خام ٥١٠ جنيـــــه
أجـــور ٣٨٠ جنيـــــه
ايجارات ٤٠ جنيـــــه
فوائـــد ٢٥ جنيـــــه
أرباح ٤٥ جنيـــــه

١٠٠٠ جنيـــــه

معنى هذا أن الشركة الثانية اشترت خامات الحديد التى استخراجتها الشركـــــة

الاولى بمبلغ ٥١٠ جنيه وأضافت اليها عمليات صناعية أدت الى انتاج قضبان حديدية بيعت بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

واضح أن الشركة الثانية ليس لها الفضل فى انتاج القيمة الكلية (١٠٠٠ جنيه) وانما ساهمت فقط باضافة ما قيمته ٤٩٠ جنيها الى السلعة التى سبق انتاجها بواسطة الشركة الاولى (ويمكن حساب القيمة التى اضافتها الشركة الثانية باستبعاد مبلغ الـ ٥١٠ جنيه قيمة الحديد الخام الذى استخرجته الشركة من الـ ١٠٠٠ جنيه قيمة الناتج الكلى النهائى) .

ويتبين ذلك بوضوح أكثر اذا تذكرنا أن الدخول التى حصلت عليها عوامل الانتاج التى اشتركت فى صناعة القضبان داخل الشركة الثانية هى ٤٩٠ جنيها فقط (أجور ٣٨٠ +ايجارات ٤٠ + فوائد ٢٥ +أرباح ٤٥) .

ولذلك يقال أن الشركة الاولى خلقت قيمة (لم تكن متاحة للمجتمع من قبل ، اذا أنها استخرجت الحديد الخام من باطن الارض) مقدارها ٥١٠ جنيه .

وان الشركة الثانية اضافت قيمة ـ(الى انتاج كان موجودا قبل أن تبدأ هذه الشركة عمليتها الانتاجية) ـ مقدارها ٤٩٠ جنيه .

وان مجموع القيمة المضافة (التى اضافتها الشركتان معا الى موارد المجتمع) تعادل ١٠٠٠ جنيه (٥١٠ + ٤٩٠) .

وهناك نلاحظ أن القيمة المضافة التى تخلقها الوحدة الانتاجية تعادل دائما مجموع الدخول التى توزعها تلك الوحدة على عوامل الانتاج المشتركة فى العملية الانتاجية ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتى :ـ

نفرض أنه فى سنة ١٩٥٩ كانت البيانات المتعلقة باستخراج خامات الحديد بواسطة الشركة الاولى المذكورة فى المثال السابق كانت كما يأتى :ـ

حصيلة بيع الحديد الخام المستخرج = ٥١٠ جنيه

(وهى نفسها قيمة انتاج الشركة)

ما دفعته الشركة لعوامل الانتاج التى

اشتركت فى استخراج خامات الحديد = ٣٥٠ جنيه أجور (للعمل) + ٥٠ جنيه ايجارات

(للارض) + ٣٠ جنيه فوائد (على رأس المال المقترض) + ٨٠ جنيه أرباح (للمنظم) فانه يمكن وضع هذه البيانات على هيئة جدول يبين موارد المشروع . Sources (أو ايراداته) وكيفية توزيع هذه الموارد أو الايرادات يبين عوامل الانتاج أو بمعنى آخر استخدامات تلك الموارد Allocation بالشكل الاتـــــى :ـ

الاستخدامـــــات		المـــــوارد	
جنيـــــه		جنيـــــه	
٣٥٠	أجور (عائد العمل)	٥١٠	قيمة مبيعات خام الحديد
٥٠	ايجارات (عائد الارض)		المستخرج .
٣٠	فوائد (عائد رأس المال المقترض)		
٨٠	أرباح (عائد المنظـــم)		
٥١٠	مجموع ما وزع على عوامل الانتاج	٥١٠	قيمة الناتج الاجمالى للشركة

وقد اصطلح على تسمية هذا الجدول بحساب الدخل . Incom e Account أو حساب الانتاج . Production Account واذا فرضنا أنه فى سنة ١٩٦٠ كان لـــدى هذه الشركة نفسها فائض من الحديد الخام المستخرج مخزون ولم يتم بيعه بعد وأن هـــذا الفائض قوم بمبلغ ٩٠ جنيه (بمعنى أنه ينتظر بيعه فى العام المقبل بهذا المبلغ) فانـــه يقال أن الشركة لديها مخزون سلعى (Inventory) قيمته ٩٠ جنيها وعلى هـــذا الاساس فان حساب الانتاج الذى صورناه تتغير مفرداته بحيث توزع قيمته هذا المخزون بـــين عناصر الحساب على الوجه الآتـــــــى مثـــلا :ـ

شركة (أ)

حساب الانتاج لسنـــــة ١٩٦٠

استخدامات		مـــــوارد	

جنيه		جنيه	
٤٢٥	أجور	٥١٠	مبيعات خام الحديد المستخرج
٥٠	ايجارات	٩٠	مخزون سلعي
٣٥	فوائد		
٩٠	أرباح		
٦٠٠	قيمة الدخول الموزعة على عوامل الانتاج	٦٠٠	قيمة الناتج الاجمالى للشركة

وهكذا يظهر ان حساب الانتاج لكل وحدة منتجة يبنى على فكرتين :ـ

١ ـ قيمة الناتج الاجمال و (٢) مجموع الدخول الموزعة

ومن الواضح أن هاتين القيمتين متعادلتان دائما . ولذلك يمكن تسمية هذا الحساب " حساب الناتج والدخل " . واذا طبقنا هذه الفكرة على الاقتصاد القومى بأجمعه واعددنا حسابا يبين قيمة انتاج جميع الوحدات الاقتصادية وجميع ما حصلت عليه عوامل الانتاج من الدخول امكن تسميته " حساب الناتج القومى الاجمالى والدخل القومى " Gross National Product and Income Account .

وسيأتى تفصيل ذلك فيما يلى :ـ

يمكن أن نشرح النظرية التى تصل بها الى تصوير حساب الناتج القومى والدخل القومى من دراسة حسابات الانتاج باستخدام المثال التالى :ـ

نفرض أن نشاط قطاع الاعمال يتكون من ٣ مشروعات : موزعة تنتج الفاكهة ثم تبيعها الى مصنع يقوم بحفظ هذه الفاكهة وتعليبها ثم يبيعها بدوره الى شركة تتولى توزيعها على المستهلك النهائى .

ونفرض أيضا أن حسابات هذه المشروعات الثلاثة كانت كالآتى :ـ

حساب انتاج المزرعة

الاستخدامات	جنيه	الموارد	جنيه
أجور زراعية	١٢٠٠	قيمة مبيعات المزرعة من الفاكهة الى المصنع	٢٠٠٠
ايجارات زراعية	٥٠٠		

٣٠٠	أرباح المزرعة		
٢٠٠٠	قيمة ماوزع على عوامل الانتاج	٢٠٠٠	قيمة الانتاج الكلى للمزرعة

حساب انتاج المصنع

الاستخدامات			الموارد
جنيه		جنيه	
٢٠٠٠	مشتريات الفاكهة من المزرعة	٣٤٠٠	قيمة مبيعات المصنع من علب الفواكهة المحفوظة الى شركة التوزيع .
٥٠٠	أجور صناعية		
٢٠٠	ايجار المصنع		
٧٠٠	أرباح المصنع		
٣٤٠٠	قيمة ماوزع على عوامل الانتاج	٣٤٠٠	قيمة الانتاج الكلى للمصنع

حساب شركة التوزيع

استخدامات			الموارد
جنيه		جنيه	
٣٤٠٠	قيمة مشتريات علب الفواكه المحفوظة من المصنع .	٥٠٠٠	قيمة مبيعات علب الفواكه المحفوظه للمستهلكين .
١٠٠٠	أجور بيع وتوزيع		
٢٤٠	ايجارات		
٣٦٠	أرباح الشركة		
٥٠٠٠	قيمة ما وزع على عوامل الانتاج	٥٠٠٠	قيمة الانتاج الكلى للشركة

فاذا طبقنا نظرية القيمة المضافة التى انتهينا من شرحها امكن استبعاد القيم التى يتكرر ظهورها فى حسابات الانتاج لهذه المشروعات الثلاثة ـ وتصوير حساب الانتاج الموحد بالشكل الآتى :ـ

حساب انتاج موحد

	المزرعة	المصنع	شركة التوزيع	حساب الانتاج الموحد (حساب الناتج والدخل)	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	مجموع الناتج = قيمة الدخول النهائى
مبيعات الفاكهة للمصانع		٢٠٠٠					
مشتريات الفاكهة من المزرعة	٢٠٠٠						
مبيعات علب الفاكهة لشركة التوزيع			٣٤٠٠				
مشتريات علب الفاكهة من المصنع				٣٤٠٠			
مبيعات علب الفاكهة للمستهلك النهائى					٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
أجور	١٢٠٠	٥٠٠		١٠٠٠			٢٧٠٠
ايجارات	٥٠٠	٢٠٠		٢٤٠			٩٤٠
أرباح	٣٠٠	٧٠٠		٣٦٠			١٣٦٠
	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠

عبد الرازق على ع٠

ويمكن الان أن نبين مقدار الدخول التى حققها كل من هذه المشروعات التى اشتركت فى العملية الانتاجية فى جدول كالاتى :

المشروع المنتج	عناصر الدخول			اجمالى الدخول الموزعة على عوامل الانتاج
	أجور	ايجارات	أرباح	
المزرعة	١٢٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠٠
المصنع	٥٠٠	٢٠٠	٧٠٠	١٤٠٠
شركة التوزيع	١٠٠٠	٢٤٠	١٣٦٠	١٦٠٠
الاجماليات	٢٧٠٠	٩٤٠	١٣٦٠	٥٠٠٠

ونلاحظ هنا أن اجمالى الدخول الموزعة على عوامل الانتاج فى كل من هذه المشروعات يعادل القيمة المضافة لكل منها .

كما نلاحظ أيضا أن مجموع الدخول الموزعة فى المشروعات الثلاثة يعادل قيمة الناتج النهائى وهو ٥٠٠٠ جنيه .

ومن هاتين الملاحظتين يمكن استنباط تعاريف للناتج القومى الاجمالى والدخل القومى :

فالناتج القومى الاجمالى (مقوما بسعر السوق) " Gross National Product " هو قيمة الانتاج النهائى الصادر عن الوحدات الانتاجية .

والدخل القومى " National Income " هو مجموع العوائد التى يحصل عليها اصحاب عوامل الانتاج نظير اشتراك تلك العوامل فى العمليات الانتاجية .

وهناك تعريفات أخرى مشتقة من هذين التعريفين سوف نتعرض لشرحها فيما بعد .

وعلى هذا الاساس يمكن اظهار حساب الناتج القومى الاجمالى والدخل القومى بشكل أكثر تفصيلا كما يلى :

حساب الناتج القومى الاجمالى والدخل القومـــى

الاستخدامـــات		المـــــوارد	
مدفوعات للقطاع العائلى :		انفاق القطاع العائلى على سلـــع الاستهلاك والخدمات :	
أجور ومهايـــا		أغذيـــة	
أقساط تأمين اجتماعى		ملابـــس	
فوائـــد		مسكـــن	
أرباح المنظمين			
أرباح المهن الحرة			
استهلاك الاصول الثابته		انفاق القطاع الحكومى على سلـــع الاستهلاك والخدمـــات :	
أرباح محجوزة		اجمالى الانفاق على سلع الاستثمار	
		تشييـــدات	
ضرائب		الات وتركيبات	
رســـوم		التغير فى المخزون السلعى	
الدخل القومى الاجمالى	x x x	الناتج القومى الاجمالـــى	x x x

الحسابات القومية للاقليم الجنوبـــى

نبين فيما يلى الهيكل العام للحسابات القومية كما تعدها لجنة التخطيط القومى وقد بـــنى تصميم هذه الحسابات على الاساس الاتـــى :

١ــ تخصيص ٣ حسابات لقطاع الاعمال وهـــى :

أ ــ حساب الانتـــاج

ب ــ حساب التخصيـــص

جـ ــ حساب رأس المـــال

٢ــ تخصيص حسابين لكل من القطاع العائلى وقطاع الادارة الحكومية وهمـــا :

أ ـ حساب التخصيص

ب ـ حساب رأس المال

٣ـ تخصيص حساب واحد للمعاملات مع العالم الخارجي .

وسوف نستعين بأرقام مبسطة لشرح مدلولات العناصر الواردة بهذه الحسابات (راجع القسم العاشر من اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)

قطـــاع الاعمـــــــال

الاستخدامات	أولا : حساب الانتـــــاج		الموارد
٤٠٩ أجور	١٢٢٨	قيمة الانتاج الاجمالى المضف	
٢ اقساط تأمين اجتماعى		(= قيمة الانتاج الكلى ـ قيمة الاستهلاك الوسيـــط)	
١٦ فوائد (مدفوعـة)	٢٥	فوائد (محصلة)	
٨٩ رسوم جمركية	١٣	اعانات انتـــاج	
٢٥ ضرائب غير مباشرة			
٤٢ رسوم وأتاوات			
١ تعويضات اجتماعية	١٤	أقساط تأمين اجتماعى (محصلة)	
٣ تعويضات عن تأمينات عامة			
٢ تعويضات تأمين على الحياة (مدفوعة)	٤	اقساط تأمين على الحياة (محصلة)	
٣ مصروفات العالم الخارجى	١	ايرادات من العالم الخارجى .	
٥٩٢ اجمالى النفقات			
٦٩٣ اجمالى ارباح القطاع (= اجمالى موارد القطاع ـ اجمالى النفقـات) (= ١٢٨٥ ـ ٥٩٢) (= ٦٩٣)			
٦٩٠ صافى أرباح القطاع (= اجمالى ارباح القطاع ـ استهلاك الاصول الثابته) (= ٦٩٣ ـ ٣)			
١٢٨٥ اجمالى انفاق القطاع + صافى الارباح	١٢٨٥	اجمالى موارد القطـــاع	

يسمى " صافى ارباح القطاع " برصيد الحساب وينقل أو يرحل) الى حساب التخصيص حيث يعتبر أهم موارد ذلك الحساب كما يظهر من الحساب التالى :

الاستخدامات	(قطاع الاعمال) ـ حساب التخصيص		المـــــوارد
جنيه		جنيه	
٥٤٠	ارباح مدفوعة	٦٩٠	صافى ارباح قطاع الاعمال (منقول من حساب الانتاج)
٥١	ضرائب مباشرة	١١	كوبونات الشركات المساهمة (أرباح محصلة)
٤٤	توزيعات أخرى	١٤	ايرادات أخرى
٦٣٥	اجمالى التوزيعات		
٨٠	الارباح المحجوزة فى قطاع الاعمال (= اجمالى ايرادات قطاع الانتاج ـ اجمالى التوزيعات) (= ٧١٥ ـ ٦٣٥) (= ٨٠)		
٧١٥		٧١٥	اجمالى ايرادات قطاع الاعمال *

واضح أن " اجمالى ايرادات قطاع الاعمال " يتكون من صافى الارباح الناشئة عن الانتاج داخل هذا القطاع كما حسبت فى " حساب الانتاج " مضافا اليها ايرادات القطاع من استثماراته المالية والايرادات الاخرى .

ويبين جانب " الاستخدامات " كيفية التصرف فى " اجمالى الايرادات " وظاهر من هذا الحساب أن جزءا من هذه الايرادات ينفق على شكل توزيعات والجزء الاخر يحتجز لاعادة الاستثمار أو تكوين رأس المال كما يبدو من الحساب التالى :

(قطاع الاعمال) حساب رأس المال

الاستخدامات		المـــــوارد	
جنيـــه		جنيـــه	
١٠٠	قيمة ما انفق على تكوين رأس المال الثابت	٨٠	الارباح المحجوزة فى قطاع الاعمـــال (منقول من حساب التخصيص)
٢٣	قيمة المخزون السلعى	٣	مخصصات استهلاك الاصول الثابتـه
		٤٠	اعانات رأسمالية من قطاع الادارة العامة
١٢٣		١٢٣	

==========

القطاع العائلـــــى

الاستخدامات *		المـــــوارد	
	أولا : حساب التخصيـــص		
جنيـــه		جنيـــه	
٩٩٢	ما انفق على سلع الاستهلاك والخدمات	٥٥٨	أجور (محصلة)
١٦	أجور (مدفوعة)	٤	فوائد (محصلة)
٣	فوائد (مدفوعة)	٤٨٧	أرباح (محولة من قطاع الاعمال غـــير المنظم الى القطاع العائلى)
٢٠	ضرائب مباشرة		
١٠	أقساط تأمين	٣٢	ايرادات اخرى
١٢	مصروفات أخرى	٣	ايرادات من العالم الخارجى
	مصروفات فى العالم الخارجى		
	١٠٥٥ اجمالى الانفاق		
٣٨	ادخارات القطاع العائلى (= اجمالى الايرادات ـ اجمالى الانفاق) (= ١٠٩٣ ـ ١٠٥٥)		
١٠٩٣	(جملة الانفاق + الادخارات)	١٠٩٣	اجمالى ايرادات القطاع

* ويبين هذا الحساب جملة الايرادات التى حصل عليها القطاع العائلى وكيفيـــــة

التصرف فى تلك الايرادات . ومن الواضح أن " استخدامات " هذه الايرادات عبارة عن جملة ما ينفقه القطاع العائلى وما يدخره ـ وتعتبر ادخارات القطاع العائلى هى المورد الرئيسى لحساب رأس المال فى هذا القطاع كما يبدو من الحساب التالى :

حساب رأس المال (القطاع العائلى)

الاستخدامات	جنيه	المـوارد	جنيه
استمارات مباشرة فى قطاع الاعمال غير المنظم وادخارات سائلة ...	٣٨	ادخارات القطاع (منقول من حساب التخصيص)	٣٨
	٣٨		٣٨

قطاع الادارة العامة

أولا ـ حساب التخصيص

الاستخدامات	جنيه	المـوارد	جنيه
الاستهلاك من السلع والخدمات	٨٩	ضرائب مباشرة	٧١
أجور	١٣٣	ضرائب غير مباشرة	٢٥
أقساط تأمين اجتماعى	٥	رسوم جمركية	٨٩
معاشات ومكافآت	١٤	رسوم انتاج وأتاوات .	٤٢
فوائد	٦	أرباح قطاع الاعمال الحكومى المحولة لقطاع الادارة العامة	٣٦
اعانات انتاج	١٣		
اعانات لهيئات لا تهدف الى الربح	٥	أرباح أخرى محولة من قطاع الاعمال الخاص	٣
مصروفات فى العالم الخارجى	٤	ايرادات اخرى	٢٧
اجمالى الانفاق	٢٦٩		
فائض العمليات الجارية (= اجمالى ايرادات القطاع ـ جملة الانفاق) (= ٢٩٤ ـ ٢٦٩) (= ٢٥)	٢٥		
	٢٩٤	اجمالى ايرادات القطاع	٢٩٤

* الاستخدامات فى هذا الحساب عبارة عن انفاق جزء من " اجمالى ايرادات القطاع " وادخار جزء باقى ويمثل فائض العمليات الجارية " مقدار الادخار فى هذا القطاع ويعتبر المورد الرئيسى لحساب رأس المال كما يظهر من الحساب التالـــى :

(قطاع الادارة العامة ـ حساب رأس المال)

جنيـــه		جنيـــه	
٢٥	تكوين رأس المال	٢٥	فائض العمليات الجارية (منقول مـــن حساب التخصيص)
٢٥		٢٥	

العالم الخارجـــى

انفاق العالم الخارجى فى الدولة — ايرادات العالم الخارجى من الدولـــة

ح / التخصيـص

جنيـــه		جنيـــه	
١٥	فوائد (محصلة من الخارج)	٢٠	فوائد (مدفوعة للخارج)
٤	كوبونات الشركات المساهمة محصلة من الشركات بالخارج	٢	كوبونات الشركات المساهمة (مدفوعة للخارج)
١٢	ايرادات اخرى من العالم الخارجـــى	٩	مصروفات اخرى فى العالم الخارجـــى
٣١		٣١	

استخدامات الحسابات القومية

مما تقدم رأينا أن الحسابات القومية تمدنا بأرقام اجمالية ـ Aggregates. تقيس كل منها ظاهرة معينة من مظاهر النشاط الاقتصادى ، بحيث يتكون من مجموع هذه الاجماليات صورة متكاملة ، تقيس الأبعاد المختلفة لذلك النشاط فى نهاية سنة معينة ، كما رأينا أن ترابط هذه الاجماليات يمكننا من قياس التدفقات المالية التى انسابت من قطاع الى آخر نتيجة الصفقات أو المعاملات المالية التى تمت خلال السنة التى عملت عنها تلك الحسابات ، ويمكن أن نسمى هذه الوظيفة من وظائف المحاسبة القومية بوظيفة القياس ـ Measurement Function .

والى جانب هذه الوظيفة توجد وظيفتان أخريان للمحاسبة القومية وهما :ـ

١) تحليل النشاط الاقتصادى .

٢) التنبؤ

أولا : وظيفة التحليل :

تقوم وظيفة التحليل على دراسة الجزئيات التى تتكون منها اجماليات الحسابات القومية دراسة تفصيلية والوسيلة الى ذلك هى تبويب هذه الجزئيات على أسس مختلفة يرمى كل منها الى ابراز ناحية معينة من نواحى النشاط الاقتصادى ثم مقارنتها ببعضها واستنتاج العلاقات التى تربطها ببعضها ودراسة التغيرات التى تطرأ عليها وتحديد الاسباب التى أدت الى تلك التغيرات .

ويستخدم تحليل بيانات الحسابات القومية لاجراء ثلاث دراسات رئيسية وهى :ـ

١) دراسة التركيب الهيكلى للنشاط الاقتصادى

٢) دراسة التغير فى ذلك التركيب فى فترات زمنية مختلفة

٣) المقارنة الاقليمية لمكونات الناتج والدخل القومى

وفى كل من هذه الدراسات يبدأ التبويب على أسس عامة ثم يتدرج الى أسس أكثر تفصيلا .

(١) استخدام اجماليات الحسابات القومية لدراسة التركيب الهيكلى للنشاط الاقتصادى :

يبدأ تبويب اجماليات الناتج القومى على ثلاث أسس عامة هـــى :

أ ــ أنواع الانفاق

ب ــ مقادير الانصبة الموزعة

حـ ــ القطاعات التى يتولد فيها الدخل القومى

ويظهر الناتج القومى مبوبا على أساس أنواع الانفاق الى خمسة اجماليات فرعية هى :

أ ــ اجمالى انفاق المستهلكين على السلع والخدمات الاستهلاكية ٠

ب ــ اجمالى الانفاق الحكومى على السلع والخدمات الاستهلاكية ٠

حـ ــ اجمالى انفاق المستثمرين على السلع الانتاجية ٠

د ــ اجمالى التغير فى المخزون السلعى ٠

هـ ــ اجمالى المعاملات مع العالم الخارجى ٠

وعندما نتدرج خطوة أخرى فى التحليل يمكن تجزئة كل من هذه الاجماليات الفرعية الى مكوناتهـــا على أسس ثانويـــة ٠

فاجمالى انفاق المستهلكين يمكن تبويبه على أساس طبيعة الانفاق الى :

أ ــ مواد غذائيـــة ٠

ب ــ ملابـــــس ٠

حـ ــ مساكـــــن ٠

د ــ نفقـات أخـــرى ٠

كما يمكن تحليل هذا الرقم الاجمالى نفسه على أساس الاعمار الانتاجية للسلع التى يستوعبهـــا هذا الانفاق الـى :ــ

أ ــ سلع معمرة (تستهلك خدماتها أو منافعها الاقتصادية فى آجال طويلة نسبيا كالسيارات)

ب ــ سلع قصيرة الأجل (تستهلك فى فترة قصيرة نسبيا)

حـ ــ خدمات (تستهلك فور الحصول عليها عادة)

وكذلك الحال بالنسبة لاجمالى انفاق المستثمرين ، اذ يمكن تبويبه بحسب طبيعة النفقة الى :ـ

أ ـ تشييدات (سكنية وغير سكنية)

ب ـ معدات انتاجية وآلات

حـ ـ مخزون سلعى (مقدار ما أنفق على تكوين المخزون للاستثمار فى المدد المقبلة : زراعى وغيرزراعى)

وهكذا بالنسبة الى كل من الاجماليات الفرعية الباقية ٠

وتبدو أهمية تحليل الاجماليات بهذه الكيفية فى امداد المنتجين بما يحتاجونه من معلومات عن حجوم الانفاق على أنواع المنتجات المختلفة وفى امداد الدولة بالأسس التى تبنى عليها تقديرات الايرادات من ضرائب الانتاج على السلع المنتجة ، كما تفيد الاقتصاديين فى تتبع مدى التغير فى الانفاق على مجموعات تلك السلع ٠

واذا حللنا الناتج والدخل القومى الاجمالى على أساس مقادير الانصبة الموزعة أمكن معرفة مكوناته حسب دخول الافراد من المرتبات ، الاجور ، أرباح المشروعات التجارية والزراعية ، والاعمال المهنية ودخولهم من الايجارات والفوائد ٠

واذا حللنا الناتج القومى الاجمالى على أساس القطاعات التى يتولد فيها أمكن معرفة مقدار مايساهم به كل من قطاعات الزراعة ، الصناعة ، التشييد ، التجارة ، التمويل ، النقل ، الخدمات ،٠٠٠ ٠ وغيرها فى تكوين الناتج القومى ، واذا تدرجنا فى التحليل الى تفصيل أكثر أمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن النشاط الانتاجى لكل فرع من فروع النشاط التى يتكون منها كل من هذه القطاعات ومقدار مساهمة كل من هذه الفروع فى الانتاج الكلى للقطاع ـ كما يمكن تحليل انتاج كل من هذه الفروع وفقا للأنصبة الموزعة ٠

وتبدو أهمية هذا التحليل فى تفهم الآثار التى تترتب على التغيرات الفنية ـ Technology ٠ ونمو السكان ولا سيما اذا أجريت هذه الدراسة على أساس مقارنات زمنية ٠

(٢) استخدام اجماليات حسابات الدخل القومى لدراسة التغير فى تركيب هيكل النشاط الاقتصادى خلال فترات زمنية مختلفة ٠

سبق أن ذكرنا أن الاجماليات التى نصل اليها فى كل من الحسابات الرئيسية للدخل القومى تعطينا فى مجموعها صورة رقمية للنشاط الاقتصادى فى السنة التى عملت عنها تلك الحسابات . واذا رتبت هذه الاجماليات فى صورة سلاسل زمنية تعطى عددا من السنين فانه يمكن استخدامها لدراسة التغيرات التى طرأت على هيكل النشاط الاقتصادى خلال تلك الفترة .

ويمكن الاستفادة من تبويب اجماليات الدخل القومى والناتج القومى بهذه الصورة فى معرفة المنهج أو النمط الذى يسلكه الانفاق الكلى The Pattern of Expenditure. فى فترات الكساد وفى فترات الرواج ، ومن دراسة هذين النموذجين يمكن التعرف على القطاعات ـ أو فروع القطاعات ـ التى تتكمش فيها التدفقات الانفاقية أو تتعرض للانكماش فى فترات الكساد ومن ثم الى رسم السياسة الاقتصادية التى تكفل تلافى ذلك الانكماش وعلاجه فى الوقت المناسب .

وينطبق نفس المبدأ على تبويبات الناتج القومى التى أشرنا اليها فى الجزء السابق فاذا قورن التبويب التفصيلى للناتج القومى الاجمالى على أساس مقادير الأنصبة الموزعة خلال عدد من السنوات أمكن معرفة التقلبات النسبية فى المرتبات والأجور والدخول الزراعية وأرباح المشروعات الخاصة ومن ثم الى اتخاذ السياسة الاقتصادية المناسبة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالتكوين النسبى للناتج والدخل القومى من حيث مصادر تولده ، فمن المقارنة الزمنية لقيم الناتج القومى المتولدة فى كل من القطاعات المختلفة وفروعها يمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل قطاع ومقدار التغير فى تلك الاهمية من سنة الى أخرى ، ودرجة النمو الاقتصادى التى يبلغها كل قطاع خلال سنوات المقارنة .

ومن الواضح أن استخدام اجماليات الحسابات القومية بهذه الطريقة يكسب المحاسبة القومية أهميتها التخطيطية كأداة فعالة لمتابعة تنفيذ برامج التنمية وتقدير أثر كل مشروع من مشروعات الاستثمار على قيمة الناتج فى القطاع الذى ينتمى اليه وعلى ناتج غيره من القطاعات التى تتأثر بنشاطه .

(٣) ـ المقارنة الاقليمية لمكونات الناتج والدخل القومى :

يقصد بذلك مقارنة الاجماليات المستخرجة من الحسابات القومية لدولة معينة بنظائرها فى الدول الاخرى أو مقارنة هذه الاجماليات بالنسبة للاقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة .

ثانيا ـ وظيفة التنبؤ واعداد الميزانية القومية

تقوم وظيفة التنبؤ Forecasting على دراسة المنهج الذى تسلكه كل من الاجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج والدخل القومى ، ومدى تأثرها بغيرها من الاجماليات المترابطة وأثر المتغيرات الاقتصادية على هذه الاجماليات ، بحيث تؤدى هذه الدراسة الى امكان التنبؤ بالصورة التى سوف تتخذها الحسابات القومية فى سنة مقبلة على ضوء عوامل فنية واقتصادية معينة .

ويعتبر اعداد الميزانية القومية التقديرية من أهم استخدامات الحسابات القومية بهذه الكيفية .

وتختلف الميزانية القومية National Budget عن ميزانية الدولة State Budget من عدة نواح أهمها :ـ

١ـ أن ميزانية الدولة تبنى على أساس عناصر السياسة المالية ، بينما أن الميزانية القومية تبنى على أسس مستمدة من السياسة المالية بالاضافة الى السياسة النقدية ، وخطط التصدير والاستيراد ، وبرامج التنمية الاقتصادية ـ فهذه السياسات جميعها تؤخذ فى الحسبان عند اعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة .

٢ـ أن ميزانية الدولة تبين المعاملات والصفقات التى تعقدها الوحدات الحكومية وحدها ، بينما أن الميزانية القومية تشمل الصفقات التى تعقدها كافة الوحدات الاقتصادية ، سواء كانت حكومية أو مشروعات خاصة ، انتاجية أو استهلاكية .

والخطوات الرئيسية لاعداد الميزانية القومية التقديرية لسنة مقبلة هى :

١) اتخاذ نتائج الحسابات القومية للسنة الماضية كأساس ، وتحليل الاجماليات المستخرجة من تلك الحسابات على ضوء العوامل الاقتصادية التى كانت سائدة فى تلك السنة .

٢) استعراض ملامح الموقف الاقتصادى الذى ينتظر أن يسود خلال السنة المقبلة مثل حجم الطاقة الانتاجية المستغلة ، حجم الانتاج المحلى واحتياجات الاستهلاك ، امكانيات التصدير والاستيراد ، مقدار القوى العاملة ، مع دراسة العوامل التى ينتظر أن تؤثر على كل منها .

٣) الاهداف الاقتصادية للدولة والسياسية المرسومة لتحقيق هذه الاهداف ٠

٤) ما تم تنفيذه من البرامج الاستثمارية التى تشتمل عليها خطة التنمية والاجزاء المقـــــرر تنفيذها فى السنة المقبلة وتقدير أثر كل منها على مقدار الناتج فى كل فرع من فـــــروع النشاط ٠

هذا ، وقد اعدت لجنة التخطيط القومى ميزانية قومية تقديرية لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ باتخـاذ الحسابات القومية لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ كأساس ٠

(راجع اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ــ القسم العاشر) ٠

ع٠ع٠ عطاالله